ISBA/25/C/7

السلطة الدولية لقاع البحار

المجلس

Distr.: General
3 January 2019
Arabic
Original: English

**الدورة الخامسة والعشرون**

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، ٢٥ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

**تقرير عن المسائل المتعلقة بالمؤسسة**

# رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة من الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار

وفقا للشروط المرجعية المنصوص عليها في العقد المبرم معي، المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريري بشأن مقترح حكومة بولندا المتعلق بإنشاء مشروع مشترك مع المؤسسة (انظر المرفق).

*(توقيع)* إيدن **تشارلز**
الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية
لقاع البحار لشؤون المؤسسة

* ISBA/25/C/L.1.

180119 100119 19-00058 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة من الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة إلى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار**

# تقرير الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة بشأن مقترح حكومة بولندا المتعلق بإنشاء مشروع مشترك مع المؤسسة

## أولا – مقدمة

١ – تلقى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تعبيرا عن الاهتمام في شكل رسالة موجهة من وزير الدولة لوزارة البيئة في حكومة بولندا، ماريوش أوريون بيدريسك، للدخول في مفاوضات تفضي إلى إنشاء مشروع مشترك مع المؤسسة.

٢ – وخلال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، أشار رئيس المجلس إلى أن المجلس قد أحاط علما بالتقرير وإلى أنه يُعوّل على أن يُدرَج في جدول أعمال المجلس في عام ٢٠١٩ مقترح كامل يتعلق بتشغيل مشروع مشترك مع المؤسسة، كما طلب إلى الأمين العام اتخاذ أي ترتيبات ضرورية في هذا الصدد.

٣ – واستنادا إلى التعويل على أن يُدرَج في جدول أعمال المجلس في عام ٢٠١٩ مقترحٌ كاملٌ يتعلق بمشروع مشترك، وفي أعقاب المناقشات التي جرت في المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٨، عين الأمين العام، على أساس مؤقت، إيدن تشارلز ممثلا خاصا له لشؤون المؤسسة، وأناط به الولاية المحددة المبينة في الشروط المرجعية للعقد المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ وهي ربط الاتصال مع الممثلين المعنيين التابعين لحكومة بولندا فيما يتعلق بالتعبير عن الاهتمام بإنشاء مشروع مشترك مع المؤسسة وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.

٤ – ويُعوَّل على الممثل الخاص أن يجري تقييما مستقلا للمقترح بغرض التأكد من اتساق شروط المشروع المشترك مع أحكام الفقرة ٢ (أ) من المادة ١٥٣ والمادة ١٧٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك مع أحكام الفقرة ٢ من المادة ٢ من المرفق الرابع للاتفاقية والأحكام ذات الصلة من اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. ويُعوَّل عليه أيضا أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يتأكد من أن تُؤخَذ بعين الاعتبار، في أي مقترح توضع صيغته النهائية، مقتضيات الفقرة ٥ من الفرع ٢ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤، بما يشمل المخاطر القانونية والمالية التي قد تنشأ نتيجة تنفيذ الفرع ٢ من مرفق الاتفاق؛

(ب) أن يحلِّل اقتراح الأعمال للتأكد من موافقته للمبادئ التجارية السليمة؛

(ج) أن يعد تقريرا يتضمن توصيات لعرضها على المجلس لكي ينظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين (٢٥ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٩).

٥ - وعقد الممثل الخاص، تمشيا مع الولاية المنوطة به، اجتماعا مع وفدٍ عن بولندا في مكتب السلطة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذلك لمناقشة المسائل المتصلة بالمقترح المتعلق بإنشاء مشروع مشترك كان قد أحيل في ورقة غير رسمية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ترد في الضميمة الأولى لهذا التقرير[(١)]. وكان الوفد يتألف من رئيس الوفد، بيوتر نوفاك، محامٍ من إدارة الشؤون القانونية بوزارة البيئة، ومايكل كوبيلينسكي، محامٍ من إدارة شؤون الجيولوجيا والامتيازات الجيولوجية، ومايكل فييرشينسكي، وخبير من إدارة شؤون الجيولوجيا والامتيازات الجيولوجية هو بارتوش ياشينسكي.

٦ - وعلى مدى يومين من المفاوضات المكثفة، قدم الممثل الخاص اقتراحات سعيا منه إلى كفالة أن تكون الورقة غير الرسمية مستوفية للمقتضيات المنصوص عليها في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وفي الأحكام ذات الصلة من اتفاق عام ١٩٩٤، وأن تكون مستندة إلى المبادئ التجارية السليمة. ورغم أن وفد بولندا قد اعتبر هذه المقترحات، على اتسامها بطابع تمهيدي إلى حد كبير، *مقترحات* مقبولة عموما بشرط الاستشارة، فإن عددا من الفقرات ما زال موضوع مزيد من المفاوضات، وهي ترد بين قوسين في مسودة المقترح المتعلق بإنشاء مشروع مشترك، التي ترد في الضميمة الثانية لهذا التقرير[(١)].

٧ - وأتثبت نتائج المفاوضات، التي أفضت إلى صياغة مسودة المقترح المتعلق بإنشاء مشروع مشترك، استنادا إلى الورقة غير الرسمية، أتثبت ما أبان عنه المفاوضون من إرادة التصرف بحسن نية، بما يتمشى والإجراءات التي تتخذها السلطات التي يتبعون لها من أجل العمل مع السلطة على ضمان التشغيل المستقل للمؤسسة. ويؤيد هذه النقطة الصياغة المستخدمة في الجزء الثالث من مسودة المقترح المتعلق بمشروع مشترك، وهي الصياغة التي تدعو إلى بدء المشروع المشترك بمجرد توقيع كلا الطرفين عليه. بيد أنه ما زال يتعين معالجة عدد من المسائل المعلَّقة بما يكفل تلبية الاحتياجات الضرورية لإنجاز مشروع مشترك يستوفي المعايير المنصوص عليها في القانون المقرر.

٨ - والممثل الخاص متفائل بأن المسائل المعلَّقة سوف تُسوَّى على النحو الودي والمرن والتعاوني الذي اتسمت بها المفاوضات في الاجتماع الأول، دون المساس بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

## ثانيا - الوضع القانوني للمؤسسة

٩ - ذُكر خلال المفاوضات بأن المشروع المشترك المقترح سيفشل منذ البداية إذا كان متعارضا مع ما ينظم مثل هذه الترتيبات من قوانين ذات صلة. وأشيرَ مرارا في أثناء دراسة الورقة غير الرسمية إلى أنه سيلزم التأكد من امتثال المشروع المشترك للقانون على النحو المنصوص عليه في الفرع ٢ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤، ومن استناده إلى المبادئ التجارية السليمة. ووافق الوفد البولندي على أن هذا هو الأساس الوحيد الذي سيُسمح بموجبه للمجلس أن يصدر توجيها مناسبا بموجب المادة ١٧٠ من الاتفاقية ومرفقها الرابع، والذي ستُمكَّن بموجبه المؤسسة من أن تعمل بصورة مستقلة عن الأمانة وأن تنفذ الأنشطة في المنطقة بصورة مباشرة، بالإضافة إلى نقل المعادن المستغلة في المنطقة وتجهيزها وتسويقها.

## ثالثا - شروط المشروع المشترك

١٠ - رغم ما اتسمت به المفاوضات من طابع تمهيدي، جرت محاولة استخدام صياغة مقبولة في شروط المشروع المشترك المقترح، بما يشمل الشروط التجارية التي سيستند إليها إنشاء المشروع المشترك. وفي

(١) تُعمم الضميمات باللغة التي قُدمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

هذا الصـــدد، ومع مراعاة التوصـــيات الواردة في الفقرة ٢ (د) من الوثيقة ISBA/19/C/4، اتفق الممثل الخاص والوفد البولندي على أن المقترح ينبغي أن يتضمن عدة أمور منها ما يلي:

(أ) حصص المساهمة؛

(ب) المساهمات المالية والتقنية؛

(ج) إدارة المشروع المشترك؛

(د) برنامج العمل والميزانية؛

(هـ) تسويق منتج المشروع المشترك وبيعه؛

(و) المبادئ التجارية السليمة؛

(ز) المسائل المتصلة بالمخاطر والتكاليف المرتبطة بالمشروع؛

(ح) الاتســـاق، من حيث القانون الواجب التطبيق، مع أحكام المادة ٢٩٣ من الاتفاقية والمادة ١٣ من المرفق الرابع للاتفاقية، التي تتضمن الاتفاق بشأن امتيازات المؤسسة وحصاناتها؛

(ط) تدابير تسوية المنازعات؛

(ي) المسائل المتصلة بالسرية والكشف عن المعلومات.

## رابعا – مجالات التشغيل

١١ – لكي يكون المشروع المشترك المقترح مؤهلا بالمعنى المقصود في القانون ذي الصلة، ينبغي أن تُبيَّن القطاعات المحجوزة في المنطقة التي ســـتجرى فيها العمليات، مع الأخذ في الاعتبار أحكام الفقرة ٥ من الفرع ٢ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤، علاوة على نظام التنقيب عن قشـــور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة ذي الصلة. وينبغي أن تُبيَّن أيضا مدة المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسـائل تُعتبر، في مسـودة المقترح، ضـرورية لوضـع الصـيغة النهائية للمشـروع، على النحو الوارد في مجمل الصياغة المستخدمة في الجزء الثالث عشر من مسودة المقترح.

## خامسا – اقتراح الأعمال/المواضيع الرئيسية للاتفاق

١٢ – يتناول الجزء الرابع من مسـودة المقترح وضـع اقتراح الأعمال/المواضـيع الرئيسـية للاتفاق بغرض تحديد الشروط التي تحكم التشغيل الفعلي للمشروع المشترك. ومن شأن اقتراح الأعمال أن يتضمن عدة أمور منها برنامج عمل على مدى فترة تفوق ١٥ سـنة، يُنفَّذ على مراحل مدة كل منها خمس سـنوات، والمسـائل المتصـلة بجملة أمور منها سـير عمليات المسـح، والبحث الجيولوجي، وطرائق البحث، والتغييرات التي تُدخَل على برنامج العمل. ومن المتوقع أن يُسـتفاض في جميع هذه المسـائل في فترة ما بين الدورتين وأن تُناقش في الجولة المقبلة من المفاوضات. ويُتوقع من المجلس، عند نظره في المشروع المشترك، أن يتناول المسائل المتعلقة بكفاءة اقتراح الأعمال.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج المتعلق بإنشاء مشروع مشترك قد حظي بموافقة المجلس في سياق المقترح الذي قدمته شركة نوتيلوس للمعادن (Nautilus Minerals Inc.) في عام ٢٠١٣ للدخول في مفاوضات من أجل إنشاء مشروع مشترك مع المؤسسة. ويوصى بأن يُتَّبع نهج مماثل فيما يتعلق بالمقترح المقدم من بولندا.

## سادسا - التشريع الوطني الذي يحكم الأنشطة في المنطقة

١٤ - خلال المفاوضات، سأل الممثل الخاص أيضا عما إذا كانت بولندا قد سنت تشريعا لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٢٠٩ من الاتفاقية، فيما يتعلق بمنع تلوث البيئة البحرية الناجم عن الأنشطة في المنطقة وخفضه والسيطرة عليه، والتزاماتها بموجب الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٣من المرفق الرابع للاتفاقية، فيما يتعلق بالأهلية القانونية للمؤسسة في ممارسة وظائفها وتحقيق مقاصدها في إقليم ذلك البلد. وأفاد الوفد البولندي بأن ذلك التشريع يخضع لنظر السلطات المختصة في بلده، على نحو فعلي وفي الوقت المناسب.

## سابعا - ملاحظات

١٥ - يقر الممثل الخاص بأنه، في ظل وضع اللوائح الناظمة لاستغلال المعادن في المنطقة وتجدد الاهتمام الذي يتجلى في تفعيل المؤسسة بصورة مستقلة عن الأمانة، ينبغي للمجلس أن يتيح البيئة المؤاتية، بموجب الاتفاقية والفقرات ذات الصلة من اتفاق عام ١٩٩٤، التي تضمن تمكُّن المؤسسة، باعتبارها كيانا فريدا مُنشأً بموجب القانون الدولي، من المشاركة بصورة مباشرة في أنشطة التعدين التجارية في القطاعات المحجوزة، التي تمثل أصول المؤسسة من حيث الموارد المعدنية. ومن شأن هذه البيئة المؤاتية أن تساعد على النهوض بتنفيذ المادة ١٣٦ من الاتفاقية، التي تنص على أن المنطقة ومواردها تراث مشترك للإنسانية، وعلى إنشاء النظام المقابل المنصوص عليه في المادة ١٥٣ من الاتفاقية. ومن شأن تلك البيئة أيضا أن تتيح فرصة لمن لا يقدر من البلدان النامية، إما مباشرة أو بصفتها دول مزكية، لكي تشارك في الأنشطة في المنطقة، وذلك على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية وفي اتفاق عام ١٩٩٤.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فوفقا للقانون وباعتبار المؤسسة من الهيئات التابعة للسلطة، سيُسمح للمؤسسة، عندما تبدأ العمل، بالمشاركة في أنشطة التعدين في المنطقة، علاوة على نقل المعادن المستخرجة من المنطقة وتجهيزها وتسويقها. وهذا التطوير يتمشى مع الدور الفريد المنوط بالمؤسسة، لأنه قد قُرر لها أن تتمتع بالاستقلالية في تنفيذ عملياتها، وإن كانت تتصرف وفقا للسياسات العامة للجمعية ولتوجيهات المجلس.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي إخفاق في تفعيل المؤسسة قد يؤثر في التنفيذ المباشر لمبدأ التراث المشترك للبشرية، الذي هو قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، وذلك على النحو المبين في الفقرة ٦ من المادة ٣١١ من الاتفاقية.

١٨ - وشُدد على أهمية المؤسسة أيضا في التقرير النهائي للجنة التي أنشأتها الجمعية لإجراء مراجعة دورية للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية (ISBA/23/A/3، المرفق)، الذي أوصت فيه اللجنة بأن يُطلب إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تواصل معالجة مسألة تفعيل المؤسسة باعتبارها مسألة مهمة في ضوء التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار.

١٩ - وتجدر الإشارة إلى أن برنامج العمل المقترح لتغطية أنشطة الاستكشاف على مدى فترة تفوق ١٥ سنة، والمبين في مسودة المقترح، يتضمن عدة مراحل. وستتمشى أيضا مواصلة تطوير تلك المراحل

وقبول المجلس لها في نهاية المطاف مع التوصية الواردة في التقرير عن المراجعة التي تُجرى عملا بالمادة ١٥٤، المذكور أعلاه. وبناءً على التطبيق المعدل للاتفاقية الناتج عن اتفاق عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بتفعيل المؤسسة، يتعين على المجلس أن يحدد ما إذا كان يوجد أحد المسبِّبين المحتملَين لجعل المؤسسة مستقلة، ألا وهما تلقي المجلس طلبا يتعلق بتشغيل مشروع مشترك مع المؤسسة أو الموافقة على خطة عمل للتعدين خاصة بكيان آخر.

٢٠ - وينبغي للمجلس، عند تقييم المشروع المشترك المقترح، أن يستحضر أيضا أن موافقته لن تتطلب إدخال أي تغييرات جوهرية على بعض الإجراءات القائمة، إذا كانت هذه الإجراءات قد نُفذت قبل التشغيل المستقل للمؤسسة. وهذا يتصل بمشاركة المؤسسة باعتبارها صاحبة مصلحة في مفاوضات مدونة قواعد الاستغلال، لأنه، عملا باتفاق عام ١٩٩٤، تنطبق الالتزامات التي يتعهد بها المتعاقدون أيضا على المؤسسة، ويُتطلب منها أيضا، شأنها في ذلك شأن غيرها من المتعاقدين، أن تطلب خطة عمل للتعدين. ومن ثم، يرى الممثل الخاص أن اعتماد مدونة قواعد الاستغلال دون إتاحة فرصة للمؤسسة، وهي تتمتع بالاستقلالية، لكي تقدم طلبات بوصفها صاحبة مصلحة مهمة في استغلال المعادن في المنطقة من شأنه أن يخلق ثغرة خطيرة في مدونة التعدين. وتكتسي هذه الفجوة أيضا أهمية عند مناقشة المسائل المتصلة بالقطاعات المحجوزة. ومن شأن تفعيل المؤسسة قبل اعتماد مدونة قواعد الاستغلال أن يكون متسقا مع الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، روحا ونصا. ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن من شأن موافقة المجلس على المشروع المشترك المقترح، عندما توضع صيغته النهائية، أن تتيح مسبِّبا لتفعيل هذه الهيئة المعنية بالتعدين التابعة للسلطة.

٢١ - واتُّفق على أن المشروع المشترك ينبغي أن يستند إلى المبادئ التجارية السليمة. ومع ذلك، فقد تبين خلال المفاوضات أن المعنى الدقيق لهذه العبارة غير واضح. ذلك أن عبارة ”مبادئ تجارية سليمة“ لم تعرَّف في الصكوك القانونية الواجبة التطبيق، لكن الضرورة تقتضي أن يسعى المجلس إلى تحديد فهمه لها حتى يتسنى إنشاء المشروع المشترك مع مراعاة الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، من حيث موضوعهما ومقاصدهما. وعلى الرغم من عدم تعريف هذا المعيار الهام، يُقترح أن يُفهم المفهوم مع مراعاة العوامل التالية:

(أ) المبدأ الأساسي الجوهري الناظم لاستغلال الموارد في المنطقة هو المبدأ القائل إن تلك الموارد تراث مشترك للبشرية؛

(ب) المؤسسة تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التجارية الفعلية دون تدخل سياسي؛

(ج) الفعالية من حيث التكلفة، التي تعني أن المؤسسة ينبغي أن تكون قادرة على توليد إيرادات كافية لتمويل تكاليفها التشغيلية وإدارة عملياتها بكفاءة دونما حاجة إلى تلقي الدعم المالي من أعضاء السلطة؛

(د) اعتماد نهج تدريجي في تشغيل المؤسسة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بملاكها الوظيفي وبدء تشغيلها وإيواء مكاتبها؛

(هـ) الجدوى التجارية للمؤسسة، بما يشمل سلامة هيكلها الإداري وتوافر التكنولوجيا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لهيكلها وتوافر الأموال لقيامها بعملها.

٢٢ - ويتبين من دراسة مسودة المقترح المتعلق بالمشروع المشترك أن بعض العوامل التي لا غنى عنها للوفاء بمتطلبات المبادئ التجارية السليمة قد أُدرجت في المقترح وينبغي تطويرها ابتغاء إدراج العوامل الأخرى.

٢٣ - ومن المسائل الأخرى التي ينبغي للمجلس أن ينظر فيها الحاجة إلى مشاركة ممثل عن المؤسسة في اجتماعات الجمعية والمجلس في انتظار تفعيل المؤسسة. وبموجب اتفاق عام ١٩٩٤، يلزم أن يُعيَّن مدير عام مؤقت من بين موظفي السلطة للإشراف على المهام المحدودة المنوطة بالمؤسسة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق[٢]. وإلى جانب عدم تعيين أي مدير عام مؤقت منذ أن تقاعد، في عام ٢٠١٣، الموظف الذي كان يضطلع بالمهام المرتبطة بهذا المنصب، فعندما تبدأ المؤسسة العمل على نحو مستقل إذا تكلل إنشاء مشروع مشترك بالنجاح، لا يوجد أي حكم في النظام الداخلي للجمعية العامة أو للمجلس يتعلق بالمشاركة الفعالة لممثل عن المؤسسة في اجتماعات هاتين الهيئتين. وبناء على ذلك، فإن النظام الداخلي للجمعية والمجلس يحتاجان إلى تعديل لتمكين المدير العام المؤقت، ثم المدير العام، في نهاية المطاف، من المشاركة في اجتماعات هاتين الهيئتين.

٢٤ - وفي ضوء ما تقدم واستحضارا لرغبة المجلس أن يُدرَج في جدول أعماله مقترحٌ كاملٌ يتعلق بمشروع مشترك للنظر فيه في دورته المقبلة في عام ٢٠١٩، فالمجلس مدعو إلى القيام بما يلي:

(أ) أن يحيط علما بهذا التقرير؛

(ب) أن يمدد الإطار الزمني للتفاوض على مسودة المقترح المتعلق بإنشاء مشروع مشترك ولإعداد اقتراح أعمال لتسهيل تشغيل المشروع، وهو *اقتراح الأعمال* الذي تم الاتفاق على أجزاء منه بشرط الاستشارة، وذلك في أفق وضع الصيغة النهائية للمقترح في الوقت المناسب ومع مراعاة إدراج مقترح كامل في جدول أعمال المجلس في عام ٢٠١٩، على نحو ما يُعوِّل عليه المجلس؛

(ج) أن يوافق على أنه ينبغي أن يكون المقترح المتعلق بالمشروع المشترك، عند وضع صيغته النهائية، ممتثلا لأحكام الفرع ٢ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤ ومستندا إلى المبادئ التجارية السليمة، حتى يتمكن المجلس من اعتماد توجيه بشأن تشغيل المؤسسة على نحو مستقل، واضعا في اعتباره الدعوة إلى تفعيل المؤسسة الواردة في المذكرة المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ والموجهة من المجموعة الأفريقية إلى أمانة السلطة، التي لقيت تأييدا من مجموعات إقليمية أخرى خلال الدورة السابقة للمجلس؛

(د) أن يطلب إلى الأمين العام تمديد عقد الممثل الخاص وتحديد اختصاصاته وتقديم الأموال اللازمة ذات الصلة بعمله، مع مراعاة الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية للمشروع المشترك مع بولندا، وأن يجيز مشاركة الممثل الخاص في المفاوضات المتعلقة بإنجاز أنظمة استغلال المعادن في المنطقة وبغير ذلك من المسائل الأخرى ذات الصلة بالقطاعات المحجوزة، وأن ييسر المناقشات مع الدول الأخرى والمجموعات الإقليمية وسائر الكيانات بشأن المسائل المتعلقة بتفعيل المؤسسة، في ضوء الاقتراحات الواردة في الفقرتين ١٧ و ١٨ من الوثيقة ISBA/19/C/6، بشأن الترتيبات التي اتخذتها الأمانة لحوكمة المؤسسة قبل تشغيلها على نحو مستقل. وهذه النقاط، التي سُلط عليها الضوء في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقرير الأمين العام بشأن اعتبارات تتعلق بمقترح مقدم من حكومة بولندا لتشغيل مشروع مشترك ممكن مع المؤسسة (ISBA/24/C/12)، تتعلق بالحفاظ على ما يُفترض في المؤسسة من استقلالية لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح ينشأ نتيجة لدور المدير العام المؤقت، الذي يعيِّنه الأمين العام من بين موظفي الأمانة، كما تتعلق بضرورة إسداء المشورة للمجلس بشأن عدة أمور منها عمليات المؤسسة خلال الفترة المؤقتة؛

(هـ) أن يبدأ مناقشة بشأن إدخال تعديلات على النظام الداخلي للمجلس ابتغاء مراعاة مشاركة المؤسسة.

---

(٢) في سياق مراجعة المادة ١٥٤ من الاتفاقية، قررت الجمعية في عام ٢٠١٧ أنه ليس من المناسب تعيين مدير عام مؤقت في ذلك الوقت، ومن هنا جاء قرار الأمين العام بتعيين ممثل خاص بغرض إعداد هذا التقرير.

الضميمة الأولى

# Draft Framework for cooperation on the Joint Venture operation between Government Plenipotentiary for National Raw Materials Policy of the Republic of Poland and International Seabed Authority Secretary General

## I. PARTIES

**Government Plenipotentiary for National Raw Materials Policy**
**Chief National Geologist**
**Secretary of State in the Ministry of the Environment of the Republic of Poland**

Address:
Wawelska Street 52/54
00-922 Warsaw
POLAND
Tel.: (48 22) 36 92 900
Fax.: (48 22) 36-92-460

**International Seabed Authority**
**Secretary General**

Address:
14-20 Port Royal Street
Kingston
JAMAICA
Tel.: (876) 922 9105
Fax.: (876) 967 7487

## II. BACKGROUND

1. Government Plenipotentiary of the Republic of Poland for National Raw Materials Policy (Government Plenipotentiary) intend to commercially explore the ocean floor for cobalt-rich ferromanganese crusts.

2. The International Seabed Authority (ISA) is an autonomous international organization established under United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 (*UNCLOS*) and the Agreement relating to the Implementation of Part XI of the UNCLOS of 28 July 1994 (*1994 Agreement*) through which parties to the UNCLOS shall, in accordance with the regime for the Area established in Part XI of UNCLOS and the 1994 Agreement,

organize and control activities in the Area, particularly with a view to administering the resources of the Area.

3. The Enterprise is created only when the ISA Council issues a directive providing for the functioning of the Enterprise independent of the secretariat of the ISA following the approval by the ISA Council of a business proposal for a joint venture based on sound commercial principles (as defined in paragraph 2 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement).
4. In accordance with the provisions of article 170 of the UNCLOS and paragraph 1 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement, the secretariat of the ISA shall perform the functions of the Enterprise until it begins to operate independently of the secretariat. Such functions include, inter alia, the assessment of approaches to joint venture operations.
5. This draft Framework for cooperation records the basis upon which Government Plenipotentiary and the Secretariat of the ISA, performing the functions of the Enterprise pursuant to section 2 of the annex to the 1994 Agreement, shall agree a business proposal for the formation of a joint venture between the Enterprise and Government Plenipotentiary in respect of the Reserved Areas (Business Proposal) for the purpose of exploring and developing the Reserved Areas. (Joint Venture).
6. If the joint venture fails for any reason, Government Plenipotentiary reserves the exclusive right to resubmit the application to the same Reserved Area jointly with the developing state. This right is due within 2 (two) years of the end of negotiations in scope of establishing JV.

## III. EFFECTIVE DATE

7. Effective Date: This draft Framework for cooperation shall be effective and in force on signature by both parties.

## IV. PROGRAMME FOR DEVELOPMENT OF BUSINESS PROPOSAL

8. The proposed exploration programme is designed to cover exploration activities for the next fifteen years.

9. I stage of the programme (5 year)

   (a) geological exploration, environmental surveying, ore processing technology development, and preliminary economic evaluation.
   (b) selection of sites for more detailed survey during next 5 year stage
   (c) reporting to ISA

10. II stage of the programme (5 year)

    (a) survey in the selected sites: exploration, environmental surveying, mining technology development, ore processing technology development and revision of economic evaluation and reporting to ISA .

11. III stage of the programme (5 year)

    (a) select sites (blocks) for potential exploitation within the identified cobalt crust fields and to identify cobalt crust deposits appropriate for development with a due consideration to the seabed slope

and ruggedness, physical obstacles, physical and mechanical properties of the substrate and other relevant factors, geological documentation and reporting to ISA.

12. The surveys to be carried out each year will be adjusted in accordance with the economic and financial situation, survey progress and the analyses of outcomes of previous 5-year stage.
13. Changing the object of action requires the written consent of both parties to the contract.
14. Government Plenipotentiary and ISA have the exclusive right to manage the result of geological research and the priority right to mine minerals in the area under explore, in accordance with separate regulations.
15. The rights referred to in point 13 may be disposed of or leased by Government Plenipotentiary on the basis of the concluded contract.
16. ISA has the right to share the results of geological surveys upon the consent of Government Plenipotentiary.
17. In the case of the establishing the joint venture operations by ISA with other states or entities, Government Plenipotentiary shall have the right to change the terms of its agreement with ISA in the way not less favorable for Government Plenipotentiary than for these other states and entities in their agreements.
18. Government Plenipotentiary reserves the right not to disclose the research methods used, except as provided for in international law.

## V. COSTS

19. Government Plenipotentiary shall bear the risk and any and all costs associated with completing the programmes described in clauses 8 to 10, excluding any costs incurred by the ISA in the ordinary course of holding its annual session of the ISA Council.

20. Government Plenipotentiary estimate of the costs of completing the programmes described in clauses 8 to 10 is as follows:

(…)

21. Government Plenipotentiary shall provide the ISA with an annual report outlining the costs incurred in respect of the programmes described in clauses 8 to 10, which report shall be prepared according to the ISA financial expenditure guidelines.

22. Subject to clause VII, any and all costs incurred by Government Plenipotentiary in connection with the Reserved Areas, undertaking the programs described in clauses 8 to 10 and developing the Business Proposal, shall be credited toward any financial contribution that Government Plenipotentiary may be required to make to the Joint Venture.

23. The Republic of Poland will take up 95% of shares in the project. ISA receives a 5% interest.

## VI. COMMUNICATION

24. Government Plenipotentiary and the ISA will maintain regular dialogue during the programs described in clause IV to ensure all parties are fully informed and that any issues that might affect the Joint Venture can be addressed prior to the consideration of the Business Proposal by the ISA Council.

## VII. ORYGINAL CONTRACTOR RIGHTS

25. The parties acknowledge and agree that the finalization of the terms of the Joint Venture will trigger an Obligation of the Enterprise under paragraph 5 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement to offer the original contractor which contributed the Reserved Areas the right of first refusal to enter into a joint venture agreement.
26. In the event the original contractors which contributed the Reserved Areas exercise such right of first refusal the Enterprise must make it a condition of any joint venture agreement executed between the Enterprise with that original contractor that Minister of the Environment and the Enterprise be reimbursed based on cost multiplied by three for the programs undertaken by Government Plenipotentiary and the Enterprise respectively as described in clauses IV and V Above.

## VIII. COMMITMENT TO JOINT VENTURE

27. The ISA agrees to negotiate with Government Plenipotentiary in good faith, and with priority, to develop the Business Proposal and to form the Joint Venture and shall do all things reasonably necessary, to enable the Joint Venture to be formed in a timely manner.
28. In the event any applications are received by the ISA from any third parties in respect of the Reserved Areas prior to the approval of the Business Proposal by the ISA Council, the ISA agrees to deal with such applications in accordance with the provisions of UNCLOS and the 1994 Agreement.
29. Each party shall ensure that its employees, agents and advisers comply with the undertakings in this clause as if they were the relevant party.

## IX. CREATING AUXILLIARY UNITS TO IMPLEMENT THE SUBJECT OF THE CONTRACT.

30. The Enterprise branch for the implementation of this undertaking will be registered in Poland as a company of Polish commercial law.
31. All matters related to the organization of the Branch and ongoing projects will be subject to the law of the Republic of Poland and the jurisdiction of Polish courts.
32. Appoints five (five) personal supervisory board of the company, composed of four (four) persons on behalf of the Republic of Poland and one (one) person on behalf of ISA.
33. A 3-person Board composed of two (two) persons from the Plenipotentiary of the Republic of Poland and one (one) person from ISA is appointed.
34. As part of the project management, the Republic of Poland finances 2 (two) jobs, the character of which will be determined by both parties to the contract. The first position will be determined on the day of signing this agreement, the second after signing the joint venture agreement.
35. The amount of salary of persons employed in positions referred to in point 31 and 32, will correspond to the standards of salary in the Republic of Poland.

## X. MUTUAL INDEMNIT

36. To the extent permitted under Legislative Requirements, the ISA releases, holds harmless and indemnifies Government Plenipotentiary and its Affiliates and their respective officers, servants, agents and employees from and against all claims, losses, damages, costs, expenses and liabilities in respect of loss or damage to any property and in respect of any injury or death to the officers, servants, agents and employees of the ISA and its Affiliates arising directly or indirectly from the performance by Government Plenipotentiary of its obligations under this Agreement.
37. To the extent permitted under Legislative Requirements, Government Plenipoteniary releases, holds harmless and indemnifies the ISA and its Affiliates and their respective officers, servants, agents and employees from and against all claims, losses, damages, costs, expenses and liabilities in respect of loss or damage to any property and in respect of any injury or death to the officers, servants, agents and employees of Government Plenipotentiary and its Affiliates arising directly or indirectly from the performance by ISA of its obligations under this Agreement.

## XI. RESOLUTION OF DISPUTES

38. The parties agree that the law applicable to the resolution of disputes arising from this agreement shall be the law of the Republic of Poland. All disputes are subject to they will be within the jurisdiction of the courts of the Republic of Poland.
39. With the consent of the parties, the possibly disputes may be referred to the arbitration; the place of arbitration in a state not involved in the project forming the subject of this agreement.

## XII. CONFIDENTIAL INFORMATION

A) Use and disclosure

1. Each party (Recipient):

(a) may use Confidential Information of a Disclosing Party only for the purposes of this Agreement; and

(b) must keep confidential all Confidential Information of the other parties

(each a Disclosing Party) except:

(i) for disclosures permitted under clause XII

(c); and (ii) subject to clause XII

(d), to the extent (if any) the Recipient is required by law or the rules of any stock exchange to disclose any Confidential Information.

2. Permitted disclosure

A Recipient may disclose Confidential Information of a Disclosing Party to persons who:

(a) have a need to know for the purposes of this Agreement (and only to the extent that each has a need to know); and

(b) before disclosure

(i) in the case of the Recipient's officers and employees, have been directed by the Recipient to keep confidential all Confidential Information of the Disclosing Party; and

(ii) in the case of other persons approved in writing by the Disclosing Party, have agreed in writing with the Recipient to comply with substantially the same obligations in respect of Confidential Information of the Disclosing Party as those imposed on the Recipient under this Agreement.

3. Recipient's obligations

A Recipient must:

(a) ensure that each person to whom it discloses Confidential Information of a Disclosing Party under clause XII(b) complies with a direction given under clause XII(b)(ii); and

(b) notify the Disclosing Party of, and take all steps to prevent or stop, any suspected or actual breach of a direction given under clause XII(b)(ii).

4. Disclosure by law

If a Recipient is required by law or the rules of any stock exchange to disclose any Confidential Information of a Disclosing Party to a third person (including, but not limited to, government) the Recipient must:

(a) before doing so:

(i) notify the Disclosing Party; and

(ii) give the Disclosing Party a reasonable opportunity to take any steps that the Disclosing Party considers necessary to protect the confidentiality of that information; and

(iii) notify the third person that the information is confidential information of the Disclosing Party.

## XIII. SCHEDULE 1 – RESERVED AREA

Coordinates and Reserved Area Map

## XIV. SIGNATURE PAGE

Government Plenipotentiary
of the Republic of Poland
for National Raw Materials Policy

International Seabed Authority
Secretary General

***Non-paper*** *– this draft framework is not an official proposal of the Government of the Republic of Poland – the future final proposal is required to be properly agreed and approved by the respective Polish authorities.*

الضميمة الثانية

# Draft Joint Venture
# between
# the Government of the Republic of Poland
# and
# the International Seabed Authority

## I. PARTIES

### The Government of the Republic of Poland

Address:
Ministry of the Environment of the Republic of Poland
Wawelska Street 52/54
00-922 Warsaw
POLAND
Tel.: (48 22) 36 92 900
Fax.: (48 22) 36-92-460

### International Seabed Authority

Address:
International Seabed Authority
Secretary General
14-20 Port Royal Street
Kingston
JAMAICA
Tel.: (876) 922 9105
Fax.: (876) 967 7487

## II. BACKGROUND

1. The Government of the Republic of Poland intends to commercially explore the ocean floor for cobalt-rich ferromanganese crusts.

2. The International Seabed Authority is an autonomous international organization established under United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 and the Agreement relating to the Implementation of Part XI of the UNCLOS of 28 July 1994 through which parties to the UNCLOS shall, in accordance with the regime for the Area established in Part XI of UNCLOS and the 1994 Agreement, organize and control activities in the Area, particularly with a view to administering the resources of the Area.

3. The Enterprise is operationalized only when the ISA Council issues a directive providing for the functioning of the Enterprise independent of the Secretariat of the ISA following the approval by the ISA Council of a business proposal for a joint venture based on sound commercial principles (as defined in paragraph 2 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement).

4. In accordance with the provisions of article 170 of the UNCLOS and paragraph 1 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement, the Secretariat of the ISA shall perform the functions of the Enterprise until it begins to operate independently of the Secretariat. Such functions include, inter alia, the assessment of approaches to joint venture operations.

5. This draft Framework for cooperation establishes the basis upon which the Government and the Secretariat of the ISA, performing the functions of the Enterprise pursuant to section 2 of the annex to the 1994 Agreement, shall agree a business proposal for the formation of a joint venture between the Enterprise and the Government in respect of Reserved Area as described in schedule I (Business Proposal) for the purpose of exploring and developing the Reserved Areas (Joint Venture).

6. If the joint venture fails for any reason, the Government reserves the exclusive right to resubmit the application to the same Reserved Area jointly with a developing state. This right is due within 2 (two) years of the end of negotiations in scope of establishing Joint Venture.

## III. EFFECTIVE DATE

7. Effective Date: This draft Joint Venture shall be effective and in force on signature by both parties.

## IV. PROGRAMME FOR DEVELOPMENT OF BUSINESS PROPOSAL/HEADS OF AGREEMENT

8. The proposed exploration programme of work is designed to cover exploration activities for cobalt-rich ferromanganese crusts in the Reserved Area described in schedule I over the next fifteen years.

9. I. stage of the programme (5 year)

(d) geological exploration, environmental surveying, ore processing technology development, and preliminary economic evaluation,

(e) selection of sites for more detailed survey during next 5 year stage,

(f) reporting to ISA/Special Representative.

10. II. stage of the programme (5 year)

(a) survey in the selected sites: exploration, environmental surveying, mining technology development, ore processing technology development and revision of economic evaluation and reporting to ISA.

11. III. stage of the programme (5 year)

(a) select sites (blocks) for potential exploitation within the identified cobalt crust fields and to identify cobalt crust deposits appropriate for development with a due consideration to the seabed slope and ruggedness, physical obstacles, physical and mechanical properties of the substrate and other relevant factors, mining technology development, geological documentation and reporting to ISA.

12. The surveys to be carried out each year will be adjusted in accordance with the economic and financial situation, survey progress and the analyses of outcomes of previous 5-year stages.

13. Changing the programme of work requires the written consent of both parties to the contract.

14. The Government and the Enterprise have the exclusive right to manage the result of geological research and the priority right to mine minerals in the Area under exploration, in accordance with the UNCLOS, the 1994 Agreement and the relevant regulations.

15. The rights referred to in paragraph 14 may be disposed of or leased by the Government on the basis of the concluded contract.

16. The Enterprise has the right to share the results of geological surveys with the consent of the Government.

17. In the case of the conclusion of joint venture operations by the Enterprise with other States or entities, the Government shall have the right to change the terms of its agreement with the Enterprise in a way no less favorable to the Government than in the case of the agreements concluded with these other States and entities.

18. The Government reserves the right not to disclose the research methods used, except as provided for in international law.

## V. COSTS

19. The Government shall bear the risks and any and all costs associated with completing the programmes described in clauses 9 to 11, and the personnel described in paragraph 34, excluding any costs incurred by the ISA in the ordinary course of holding its annual session of the ISA Council.

20. The Government estimates of the costs of completing the programmes described in clauses 9 to 11 to be as follows:

(a) 1st stage - …

(b) 2nd stage - …

(c) 3rd stage - …

21. The Government shall provide the [Enterprise/ISA] with an annual report outlining the costs incurred in respect of the programmes described in clauses 9 to 11, which report shall be prepared according to the ISA financial expenditure guidelines.

22. Subject to Clause VII, any and all costs incurred by the Government in connection with the Reserved Areas, undertaking the programs described in clauses 9 to 11 and developing the Business Proposal, shall be credited toward any financial contribution that the Government may be required to make to the Joint Venture.

23. [The Government will take up 95% of shares in the project. ISA receives a 5% interest.]

## VI. COMMUNICATION

24. The Government and the [ISA/Enterprise] will maintain regular dialogue during the programs described in clause IV to ensure all parties are fully informed and that any issues that might affect the Joint Venture can be addressed prior to the consideration of the Business Proposal by the ISA Council.

## VII. ORIGINAL CONTRACTOR RIGHTS

25. The parties acknowledge and agree that the finalization of the terms of the Joint Venture will trigger an obligation of the Enterprise under paragraph 5 of section 2 of the annex to the 1994 Agreement to offer the original contractor which contributed the Reserved Areas the right of first refusal to enter into a Joint Venture agreement.

26. In the event the original contractors which contributed the Reserved Areas exercise such right of first refusal the Enterprise must make it a condition of any joint venture agreement executed between the Enterprise with that original contractor that the Government and the Enterprise be reimbursed based on cost multiplied by three for the programs undertaken by the Government and the Enterprise respectively as described in clauses IV and V Above.

## VIII. COMMITMENT TO JOINT VENTURE

27. The ISA through the Special Representative agrees to negotiate with the Government in good faith, and with priority, to develop the Business Proposal and to form the Joint Venture and shall do all things reasonably necessary, to enable the Joint Venture to be formed in a timely manner.

28. In the event any applications are received by the ISA from any third parties in respect of the Reserved Areas prior to the approval of the Business Proposal by the ISA Council, the ISA agrees to deal with such applications in accordance with the provisions of UNCLOS and the 1994 Agreement.

29. Each party shall ensure that its employees, agents and advisers comply with the undertakings in this clause as if they were the relevant party.

## IX. CREATING AUXILLIARY UNITS TO IMPLEMENT THE SUBJECT OF THE CONTRACT

30. The Enterprise branch for the implementation of this undertaking will be registered in Poland as a company of Polish commercial law.

31. All matters related to the organization of the Branch and ongoing projects will be subject to the law of the Republic of Poland and the jurisdiction of Polish courts.

32. Appoints 5 (five) personal supervisory board of the company/Joint Venture, composed of four (four) persons on behalf of the Republic of Poland and one (one) person on behalf of ISA.

33. Appoints 3-person Board of the company/Joint Venture composed of two (two) persons from the Government and one (one) person from ISA is appointed.

34. As part of the project management, the Government finances 2 (two) jobs, the character of which will be determined by both parties to the Joint Venture. These two jobs will be determined on the day of signing of Joint Venture.

35. The amount of salary of persons employed in positions referred to in points 32-34 will correspond to the standards of salary in the Republic of Poland.

## X. RESOLUTION OF DISPUTES AND THE GOVERNING LAW

36. The parties shall use all reasonable endeavours acting in good faith to resolve any dispute arising from the interpretation and application of the provisions of this agreement through negotiations and other diplomatic means of settlement of disputes.

37. With the consent of the parties, any dispute may be referred to arbitration; the arbitration should take place in a state not involved in the project forming the subject of this agreement.

38. [The law applicable to the resolution of disputes arising from this agreement and the law governing this agreement shall be the law of the Republic of Poland.]

## XI. CONFIDENTIAL INFORMATION

XV. Use and disclosure

Each party (Recipient):

(a) may use Confidential Information of a Disclosing Party only for the purposes of this Agreement; and

(b) must keep confidential all Confidential Information of the other parties (each Disclosing Party) except:

(i) for disclosures permitted under paragraph 41; and

(ii) subject to paragraph 42 to the extent (if any) the Recipient is required by law to disclose any Confidential Information.

39. Permitted disclosure

A Recipient may disclose Confidential Information of a Disclosing Party to persons who:

(c) have a need to know for the purposes of this Agreement (and only to the extent that each has a need to know); and

(d) before disclosure

(i) in the case of the Recipient's officers and employees, have been directed by the Recipient to keep confidential all Confidential Information of the Disclosing Party; and

(ii) in the case of other persons approved in writing by the Disclosing Party, have agreed in writing with the Recipient to comply with substantially the same obligations in respect of Confidential Information of the Disclosing Party as those imposed on the Recipient under this Agreement.

40. Recipient's obligations

A Recipient must:

(a) ensure that each person to whom it discloses Confidential Information of a Disclosing Party under clause 40 complies with a direction given under paragraph 40 (b)(ii); and

(b) notify the Disclosing Party of, and take all steps to prevent or stop, any suspected or actual breach of a direction given under paragraph 40 (b)(ii).

41. Disclosure by law

If a Recipient is required by law to disclose any Confidential Information of a Disclosing Party to a third person (including, but not limited to, government) the Recipient must before doing so:

(a) notify the Disclosing Party;

(b) give the Disclosing Party a reasonable opportunity to take any steps that the Disclosing Party considers necessary to protect the confidentiality of that information; and

(c) notify the third person that the information is confidential information of the Disclosing Party.

## XII. DEFINED TERMS

42. In this Agreement including all of its schedules, the following terms have the following meaning unless the context otherwise requires:

(a) *1994 Agreement* means the Agreement relating to the implementation of Part XI of UNCLOS,

(b) *Area* means the seabed and ocean floor and subsoil thereof beyond the limits of national jurisdiction which are controlled by the ISA,

(c) *Dispute* means any dispute, disagreement, controversy or claim arising out of or relating to this Joint Venture, or the interpretation or application of provisions of this Joint Venture or the breach, termination or validity thereof, that the parties are unable to resolve by mutual agreement within

a reasonable time, other than any dispute that is a question of the interpretation of Part XI and the Annexes relating thereto of the UNCLOS with respect to activities in the Area,

(d) *Government* means the Government of the Republic of Poland,

(e) *ISA* means the International Seabed Authority,

(f) *Special Representative* means…,

(g) *UNCLOS* means the United Nations Convention on the Law of the Sea 1982.

## XIII. RESERVED AREA

43. The coordinates and the Reserved Area map are included as annex 1 to the Joint Venture.

SIGNATURE PAGE

| For the Government | For the International Seabed Authority |
| --- | --- |
| of the Republic of Poland | Secretary General |
| Authorized Representative | Authorized Representative |